

دور السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري للقطاع السياحي

(تركيا انموذجاً مع الاشارة للعراق للمدة ١٩٩٨ - ٢٠١١)

محمد خيرى داود

د. عامر عمران كاظم

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص:

ان اغلب الدول النامية تمتلك كثيراً من المقومات السياحية، إلا أنها تفتقر إلى كيفية استثمار هذا القطاع، اذ يمكن ومن خلال استخدام سياسات الانفاق الحكومي والضرائب ان تجذب الاستثمار في القطاع السياحي، فمن خلال الحوافز الضريبية التي تقدمها الحكومة إلى المستثمرين، وكذلك عمليات الانفاق على البنى التحتية والتمثلة بالانفاق على القطاع الكهربائي والتعليم والنقل و الامن، وكذلك النفقات الوظيفية يمكن ان توفر مناخ جاذب للاستثمار المحلي والاجنبي . وقد استطاعت تركيا تطوير القطاع السياحي لديها ، باستخدام سياسات الانفاق العام والضرائب المتمثلة في زيادة الدولة على الانفاق في مجال البنى التحتية واحداث تغييرات مؤسسية ملائمة ادى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار السياحي . وأشارت الدراسة إلى واقع العراق من حيث سياسته المالية والاستثمار السياحي فيه، وماهي الامكانيات السياحية التي يمتلكها، والتمثلة بالمواقع السياحية بشتى انواعها وكيفية استثمارها بالشكل الامثل.

Abstract:

Most of Developing countries have a lot of tourism requirements but they lack a way to invest this sector. They can attract the investment in the tourism sector by using government spending policies and tax incentives that is offered by the government as well as the operation of spending on infrastructures and the spending on the electricity, education, public transportation and security sectors in addition to the functional expenses that provide an attractive climate for local and foreign investment. Turkey have developed the tourism sector in addition to public expenditure policies and taxes which represented by increasing of the countrie expenditure on the infrastructures and appropriate institutional changes, which they can led to increase the volume of the tourism investment. The study refers to the reality of fiscal policy and the tourism investment in Iraq and what is the tourism possibility who is owned "that is represented by the various types of the tourism sites and how invest them in the proper way".

المقدمة:

اضحت قضية الاستثمار السياحي تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولازالت تتبوع هذه القضية - في البلدان النامية - أهمية كبرى بوصفها احد الخيارات الرئيسية والمهمة للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي؛ فمن هذا المنطلق وضعت الدول النامية عدد من عوامل الجذب التي تتطلع من خلالها إلى زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية والمحلية فيها ، وفي سبيل ذلك استخدمت مواردها المتاحة - المادية والبشرية - لتحقيق ذلك الهدف الكبير، وهو توفير المناخ المناسب للمستثمرين في القطاع السياحي من اجل الاسهام في تدوير عجلة تطوير الاقتصاد القومي للبلد . وتوافقا مع متطلبات المنهج العلمي وفي محاولة متواضعة لمعرفة دور الضرائب والانفاق في

جذب الاستثمار في القطاع السياحي قام هذا البحث على دراسة المتغيرات الخاصة بالسياسة المالية التي لها اثر على الاستثمار السياحي، اذ تعد الحوافز الضريبية نظاماً يصمم في اطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار او الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو حجم الاستثمار السياحي في اي بلد. كذلك تم دراسة اثر النفقات العامة بشقيها الاثر المباشر والاثر غير المباشر على جذب الاستثمار السياحي، ويعتمد مفعول هذا الاثر على نوع النفقات ومدى الاهتمام الذي تحظى بها هذه النفقات من قبل الحكومة.

• مشكلة الدراسة :

انخفاض نسبة مساهمة قطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي ادى إلى اختلال الهيكل الاقتصادي لبلدان العينة، بسبب ضعف اداء السياسة المالية (الانفاق الحكومي والضرائب)؛ لذلك لابد من رفع اداء تلك السياسات لينسجم مع تحقيق هدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم. ومن هذه المشاكل قلة مصادر الاستثمار، وكذلك ضعف السياسات الحكومية المستخدمة وعدم وضوحها .

• اهمية الدراسة :- تكمن اهمية الدراسة بما يأتي :-

- ١- بيان دور السياسة المالية في جذب الاستثمارات المحلية و الاجنية .
- ٢- بحث امكانية الاستفادة من تجربة تركيا لتشجيع القطاع السياحي في العراق .

• فرضية الدراسة :-

يتباين دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار السياحي بين بلدان العينة، بسبب طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه البلدان فضلاً عن طبيعة الهيكل الاقتصادي لكل بلد.

• اهداف الدراسة :-

١- الهدف الاساس من الدراسة هو تحليل دور السياسة المالية في المناخ الاستثماري السياحي والوقوف على اهم الادوات الخاصة بتلك السياسة سواء في جانب الضرائب واسهامها في توفير المناخ الملائم للمستثمرين ، اوفي جانب الاتفاق وما يسهمه في توفير ذلك المناخ.

٢- تحليل اثر متغيرات السياسة المالية في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي .

٣- معرفة اي القطاعات التي يجب على الحكومة رفع نسبة الانفاق عليها من اجل تشجيع الاستثمار السياحي .

• اسلوب الدراسة:- اعتمد الباحث - للتحقق من فرضية البحث - على الأسلوب الوصفي التحليلي والاعتماد على كافة معطيات المنهجية العلمية، بما في ذلك المنهجية الاستقرائية والاستنباطية فضلاً الاستعانة بالبيانات الاحصائية لاستقصاء تأثيرات السياسة المالية في تطوير القطاع السياحي.

• هيكلية الدراسة :- تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث وكالاتي :-

- ١- المبحث الاول وتم فيه معرفة الاطار النظري للسياسة المالية والقطاع السياحي والمناخ الاستثماري بشكل عام .
- ٢- اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة واقع السياسة المالية والقطاع السياحي في بلدان العينة .
- ٣- في حين درس المبحث الثالث قياس العلاقة بين أدوات السياسة المالية والقطاع السياحي في تركيا .

((المبحث الاول))

المطلب الاول :- الاطار النظري للسياسة المالية

اولا/ مفهوم السياسة المالية:-

تعرف السياسة المالية بأنها ((مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف الحفاظ على استقراره العام وتنميته، ومعالجة المشاكل ومواجهة كلها الظروف المتغيرة)) (الوادي ، ٢٠٠٧ : ١٩٠) .

ثانيا/ أدوات السياسة المالية :-

١- الضرائب :-

الضرائب هي مدفوعات اجبارية مرتبطة بأنشطة معينة ، وتستعمل إيراداتها ؛لأجل المشتريات الحكومية، فضلا عن اعادة توزيع الدخل لدى المواطنين، و توزيع الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وذلك بخطوتين الاولى : تقليل قدرة الافراد من شراء السلع وذلك بتحويل الموارد منهم إلى الدولة، والثانية : ان الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة تستخدم لشراء السلع وتوفير الدعم من اعادة توزيع الدخل (Daved,2010 : 357) . وتهدف الضرائب إلى عدة اهداف هي:

أ- الاهداف الاقتصادية :-

هناك العديد من الاهداف التي يمكن ان تتحقق من خلال استخدام الضرائب والتي يمكن توضيحها على الشكل الاتي (الخطيب ، ٢٠٠٢ : ١٥٦)، (منذر ، ٢٠٠٦ : ٩) ، :-

١- استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الانتاجية :- وذلك عن طريق إعفاء تلك النشاطات من الضرائب أو جزء منها ، وقد لجأت إلى هذا الأسلوب الكثير من حكومات البلدان المتطورة لتشجيع الاستثمارات الصناعية والسياحية ومن هذه الدول سنغافورة وسويسرا .

٢- تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية :-

يعتمد المناخ الاستثماري الجيد على مرتكزات متعددة تتفاوت في أهميتها وتأثيرها على جذب الاستثمار المحلي والاجنبي، فمنها ما يتعلق بالأمن الداخلي للبلد المضيف، ومنها ما يتعلق بالاستقرار السياسي لذلك البلد، ومنها ما يتعلق بالمغريات الاقتصادية ومن اهمها الضرائب التي تفرض على المشروع الاستثماري والتي هي موضع الدراسة.

٣- منع تمركز المشاريع في قطاع معين دون غيره من القطاعات الانتاجية :- وذلك من خلال فرض الضرائب على الشركات التي تقوم بالاندماج مع بعضها او التي تقوم بتكثف وتشكيل كتل موحد ، حيث تقوم الحكومة بفرض ضرائب على السلع المنتجة وبالتالي سترتفع تكاليف الانتاج مما يدفع هذا التكتل إلى اللجوء إلى بقية القطاعات لانتاج السلع الاقل كلفة (منذر ، ٢٠٠٦ : ٩) .

ب- الأهداف الاجتماعية :-

بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية و بروز الاتجاهات الحديثة بتوزيع عادل للثروات وذلك عن طريق إعادة توزيع

الدخل. عملت الحكومات على تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها (محمود، ٢٠١٠ : ٢١) :

١- منع تكثف الثروات: وتعمل بعض الدول على عدم استحواذ فئة قليلة من المجتمع على الثروة، وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات، وعن طريق المعدل المتصاعد كما هو مطبق في ألمانيا.

٢- معالجة أزمة السكن : فقد تستخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة، فنجد فرنسا مثلا، فرضت ضريبة إضافية على المساكن غير المستغلة استغلالا كاملا، هذا ما دفع أصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها أو استغلالها تفاديا من أداء ضريبة عالية.

ج- الهدف السياسي: من خلال تثبيت المواطن على أرضه عن طريق تحقيق تقديم التسهيلات والإغراءات الضريبية. او قد تستخدم الدولة الضرائب للضغط على دولة اخرى وذلك من خلال عدم استيراد سلع تلك الدولة بصورة غير معلنة وذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية على سلع تلك الدولة.

٢- الانفاق العام:-

أ- تعريف الإنفاق الحكومي :-

النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجة عامة وبذلك تكون عناصرها مكونة من (مبلغ نقدي- تصدر عن الدولة أو احد مؤسساتها- القصد منها تحقيق نفع عام)(طاقة ، ٢٠٠٧ : ٣٣).

ب- تقسيم النفقات العامة بحسب اغراضها :-

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة اختلفت اولوياتها باختلاف سياسات كل حكومة ، ومن هذه التقسيمات نذكر الاتي (القيسي ، ٢٠١٠ : ٤٣) ، (OECD , 2007 : 21) :-

١- النفقات الاقتصادية :- وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاعانات والمنح والهبات الاقتصادية والنفقات الخدمية على الطاقة والبنى التحتية .

٢- النفقات الادارية :- والتي تهدف إلى تسيير المرافق العامة من رواتب ومشتريات والمبالغ المخصصة للتدريب والتأهيل.

٣- النفقات المالية :- كنفقات الدين العام، والأوراق المالية والسندات المالية الاخرى .

٤- النفقات الاجتماعية :- ويقصد بها قيام الحكومة بتقديم المساعدات والمبالغ للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود خلال فترة استثنائية تكون تلك الطبقات بحاجة لهذه النفقات.

٥- الاعانات المالية :- وتشتمل على الاعانات الاجتماعية أي (النفقات التحويلية الاجتماعية) وهي التي تمنحها الدولة للأفراد، اما الثانية وهي الاعانات الاقتصادية اي (النفقات التحويلية الاقتصادية) والتي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض زيادة انتاج السلع التي تنتجها تلك المشاريع.

المطلب الثاني:- الاستثمار السياحي:-

اولاً/ مفهوم الاستثمار السياحي :-

الاستثمار السياحي شأنه شأن أي نشاط استثماري في اي قطاع اخر، يبحث عن ريكزتين أساسيتين لمباشرة نشاطه في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات متعددة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي، وأيضاً توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع . ويعد الاستثمار السياحي جزءاً من الاستثمارات الإجمالية للدولة، وهو ما يخصص من رؤوس أموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي. فقد تم تعريفه على انه "أي استخدام لرأس المال سعياً لتحقيق الربح مهما كان شكل الاستخدام، كإنشاء (مصنع، مشغل، مزرعة، فندق، ملكية عقارية) (صليحة ، ٢٠٠٥ : ٢٥).

هناك سمات متعددة يتميز بها الاستثمار السياحي عن بقية الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاخرى التي لها دور في بناء الاقتصاد الوطني ومن هذه السمات الاتي (الزويني ، ٢٠٠٥ : ٣٤) :-

١- ارتفاع المكون الاجنبي في الاستثمار السياحي، اذ اغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة .

٢- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية او الرأسمالية .

٣- تمثل الاصول الثابتة في النشاط السياحي نسبة كبيرة من اجمالي الاصول (مثل الارض والمباني والآلات والمعدات والاثاث).

٤- يكون التمويل الخاص غالباً بصيغة الاقتراض ومعظمها من مصارف اجنبية بالدول النامية او ان تكون من رصيد الدولة نفسها اذا كانت الدولة غنية وغالباً ما يكون هكذا اقتراض طويل الاجل .

٥ - التكامل مع القطاعات الأخرى، حيث لابد من قيام استثمارات في أنشطة إنتاجية أخرى تكون مكملة للنشاط السياحي، إذ أن للقطاع السياحي ارتباطات إمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى .

ثانيا / تمويل الاستثمارات السياحية :-

تتمثل مصادر تمويل الاستثمارات السياحية بعدد من المجاميع يمكن من خلالها ان يحصل المستثمر على تمويل مشروعه السياحي ويقوم بإنشاءه وتتمثل هذه المجاميع بالآتي (ابراهيم ، ١٩٩٩ : ٣٨)، (الزويني ، ٢٠٠٥ : ٣٧):

١- المجموعة الأولى :-

المصدر الأول : وهي الاستثمارات المحلية التي تخصصها الحكومة من الاعتمادات، إذ يتوقف ذلك على نظرة الدولة للقطاع السياحي .

المصدر الثاني : ويعتمد على الهيئات الاجتماعية كجمعيات العمال والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية.

المصدر الثالث : وهو القطاع الخاص ، المتمثل بالمستثمرين .

٢- المجموعة الثانية :- وهي المصادر المتعددة الاطراف كالبك الدولي وهيئة التمويل الدولية.

٣- المجموعة الثالثة :- وتتمثل في الاتفاقيات الثنائية وتكون على شكل قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة ولكنها غالبا ما ترتبط بشرط استخدام القرض في شراء بضائع بقيمة القرض من البلد المقرض، وقد خصصت بعض الدول اعتمادات للتنمية مثل الدنمارك ، وهذه الاعتمادات لمساعدة الدول النامية عن طريق منح القروض والمساهمات في رأس المال بشرط ضمان ادارة سليمة ومساهمة مستثمر دنماركي .

٤- المجموعة الرابعة :- وهم المستثمرون الاجانب ومن امثلتهم شركات الفنادق العالمية الذي يساهم بعضهم في رأس المال والاخر في الادارة والتشغيل .

ثالثا/ المناخ الاستثماري السياحي:-

يعرف المناخ الاستثماري على انه مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقلعه بتوجيه استثماره لبلد دون آخر (الهاشم ، ٢٠٠٥ : ٣٦) . اضع إلى ذلك الانظمة البيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وبالتالي ينطوي هذا المناخ على مجموعة من المكونات والمقومات وكالاتي (الحميد ، ٢٠٠٦ : ١٩٠):-

١- السياسة المالية :- وهي محور دراستنا حيث انها بأدواتها المختلفة التي تمت دراستها، يمكن النظر إليها على انها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يتقل كاهل المستثمر، ناهيك عن انها من الضروري ان تكون واضحة ومرنة ، فان كل ذلك سيؤدي إلى جذب الاستثمار، كذلك تكون السياسة المالية جاذبة كلما كان الانفاق العام يتجه إلى الاستثمار في البنية التحتية وتبتعد عن تشويه هيكل الاسعار والعكس صحيح .

٢- النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي :- فعندما تكون هذه الانظمة مؤاتية للاستثمار فانها تعمل على جذب الاستثمارات ورفع معدلاته ، فكلما كان النظام الاقتصادي متجها نحو الحرية الاقتصادية وآليات السوق الحر كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح. وكذلك النظام البيئي الذي هو مجموع القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع فالعلاقة بينها وبين الاستثمار تكون طردية اي كلما كانت النظم البيئية جيدة وإيجابية كلما كانت مشجعة للاستثمار والعكس صحيح .

٣- قوانين وتشريعات الاستثمار :- وهي عبارة عن القانون الرئيسي في أي دولة بغض النظر عن مسمياته أضع إلى ذلك مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الاجنبي والبنوك وقانون الضرائب والجمارك وغيرها من القوانين المؤثرة بالاستثمار، إذ يجب ان تكون تلك القوانين غير متضاربة وتتسم بالوضوح .

٤- معدل التضخم :- أي معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، فكلما زاد معدل التضخم دل ذلك على ضعف الاقتصاد القومي وبالتالي فإن الاقتصاد طارد للاستثمار والعكس صحيح .

٥- السياسة النقدية :- كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح ، ويتم ذلك باستخدام الادوات النقدية المناسبة .

المطلب الثالث/ دور السياسة المالية على مناخ الاستثمار السياحي:-

اولاً/ الاثر المباشر للضرائب على المناخ الاستثماري السياحي :-

تعد الحوافز الضريبية نظاماً يصمم في اطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار او الاستثمار، وان القصد من الحوافز هو احداث آثار ايجابية من شأنها تشجيع المستثمر الاجنبي والوطني وتدفعه إلى اصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذا الحافز. وتشمل حوافز الاستثمار من خلال منظومة الضرائب عدداً من المزايا مثل الاعفاءات المؤقتة - الائتمان الضريبي للاستثمار - خصم مخصصات الاهلاك من الضرائب لتشجيع سرعة التجديد والاحلال - تخفيضات ضريبية - تفضيلات ضريبية اخرى وكالاتي (مبروك ، ٢٠٠٨ : ١١٢):-

١- الإعفاء الضريبي:

قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين عامين إلى خمسة اعوام. وقد تصل إلى ١٥ عام في بعض الدول، وفي بعض الدول الأخرى كالسنيغال مثلاً يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال المدة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى ١٠٠ % من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي.

٢- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كأعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ، كما ان التخفيض الضريبي يختلف من بلد لآخر وتختلف ايضاً بأنواعها فمثلاً ثمة تخفيضات على شراء المعدات الموفرة للطاقة المستخدمة في القطاع السياحي مثل ادوات للهو الالعب التي تستخدم في المنتجعات السياحية (Stephane,et al , 2011 : 9).

٣- المعدلات التمييزية: وهي جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، إذ ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

٤- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: هي وسيلة لامتناع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها إلى السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

ثانياً / الاثر غير المباشرة للضرائب على المناخ الاستثماري السياحي :-

١- الضريبة والاستثمار السياحي: تؤثر الضرائب على الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بزيادة معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، و يظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار (سعاد ، ٢٠١١ : ١٢٦). ويرى الباحث ومن وجهة نظره المتواضعة، بأن ثمة أثراً سلبياً للضرائب يكون عندما ترفع الدولة سمة الدخول إلى البلد (الفيزا) فإن ذلك سيؤثر سلباً على الطلب السياحي الخارجي وبالتالي سيؤثر سلباً على حجم الاستثمار السياحي لان السياح الاجانب يشكلون نسبة كبيرة من الطلب السياحي.

٢- اثر الضرائب على التضخم : يعد الارتفاع المستمر في اسعار السلع والخدمات احد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلد ما . وهنا يأتي دور الضرائب للسيطرة على التضخم وذلك من خلال تخفيض اسعارها على العرض

السياسي وزيادتها على الطلب من اجل الفضاء على الفجوة التضخمية وبالتالي توفير المناخ الاستثماري علما ان الارتفاع بالطلب السياحي يعد عاملاً لجذب المستثمرين بهذا القطاع (الانصاري ، ٢٠٠٨: ١٠٣).

٣- منع الازدواج الضريبي المحلي والدولي : تتجه الاستثمارات إلى الأماكن التي تقل فيها نسبة الضرائب وتحقق فيها أعلى نسبة من الأرباح وبذلك تلجأ الدول النامية إلى إعفاء الاستثمارات الأجنبية من الضرائب لجذبها إلى بلدانها . وهذا الإجراء لم يشجع الاستثمار في هذه الدول لأنها تشجع فقط الاستثمارات قصيرة الأجل التي يرغب بها المستثمر لاسترداد رأس ماله وتحقيق الأرباح في مدة قصيرة هي مدة الإعفاء الضريبي ، وفي ناحية أخرى فإن المستثمر الأجنبي لا يستفيد من الإعفاء الذي تمنحه الدول المضيفة للاستثمار إذا كانت الدولة التي ينتمي لها تطبق (عالمية الإيراد) أي خضوع الدخل الذي يحققه المستثمر في الخارج إلى الضريبة في بلده الأصلي ، أي البلد الأم (مصدر الدخل) (قران، ٢٠١١ ، ٦٤) .

ويعد تطبيق الدولة لسيادتها الضريبية من أهم الأسباب المؤدية إلى الازدواج الضريبي الدولي.

ثالثاً/ الاثر المباشر للانفاق العام على المناخ الاستثماري السياحي:

١- النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار:-

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة. وينقسم هذا النوع من الإنفاق العام إلى أقسام متعددة (سعاد ، ٢٠١١: ١٣٦):-

أ- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع، ومن هذه المنح والإعانات التي تقدم إلى العاملين في القطاع السياحي من اجل تشجيع العمل في هذا القطاع وجذب أكبر قدر من المستثمرين في هذا القطاع وكذلك تمنح مثل هذه النفقات من اجل تغطية بعض الخسائر التي يتعرض لها المستثمر في هذا القطاع .

د- منح التوظيف: حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة .

هـ- توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار مخفضة : وهذا بدوره يكون دعماً للمستثمر وتشجيعاً له في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية وخصوصاً المناطق التي تمتلك مقومات جذب سياحي مثل المناطق الأثرية او مناطق الشلالات او الواحات والعيون وهذا سيكون له دور إيجابي في جذب المستثمر بغية خلق جو سياحي في تلك المناطق .

و- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ موظف مثلاً). وللقطاع السياحي نصيب من هذه العلاوات طالما هو قطاع خدمي ويوفر عدد كبير من فرص العمل فيه بغض النظر عن حجم المشروع السياحي .

وكذلك الحال بالنسبة للقطاع السياحي ، فعندما تقوم الحكومة بزيادة النفقات الاستثمارية على هذا القطاع فان ذلك يعني أن الحكومة تولي هذا القطاع اهتماماً كبيراً لما له من اثار على الاقتصاد الوطني خصوصاً اذا كان ذلك البلد يمتلك مقومات السياحية كبيرة، والتي تشكل عاملاً في جذب المستثمرين في القطاع السياحي. فعندما تقوم الدولة بتقديم منح إلى المستثمرين في القطاع السياحي فان ذلك سيشكل حافزاً وعامل جذب للاستثمار في هذا القطاع .

رابعا / الاثر غير المباشر للانفاق العام على المناخ الاستثماري السياحي:-

١- النفقات الوظيفية :- ثمة علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار ،فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع-على الأقل من ناحية الإنفاق عليه- إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءاتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أكثر المراكز الإدارية أو البعثات إلى الخارج و أن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب (سعاد ، ٢٠١١ : ١٣٤). لذا وفقاً لذلك حين ترفع

الدولة من حجم الانفاق على القطاع الاداري فانه سوف يرفع من كفاءة ذلك القطاع وتبعده عن الفساد الاداري والروتين فالإنفاق على ادخال الاساليب الادارية الحديثة وادخال البرمجيات في العمليات الادارية سيكون له دور في القضاء على الروتين والفساد وبالتالي سيكون احد العوامل التي تساعد على تكوين مناخ استثماري جاذب للمستثمرين في كل القطاعات والقطاع السياحي بشكل خاص حيث ان الروتين والفساد الاداري من اكثر المعوقات امام المستثمرين .

٢- منح البحث والتطوير :

تقوم الدولة بتقديم هذه المنح للشركات لتطوير منتجاتها القائمة، أو لغرض ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل اتاوات عند نجاح المنتج الجديد. لذا فان قيام الحكومة بالإنفاق على المؤتمرات والبحوث العلمية في الجامعات والمعاهد، وكذلك انفاقها على عمليات تنفيذ تلك البحوث؛ سيكون له دور كبير في تطوير القطاع السياحي و هذا مؤشر ايجابي عن مدى اهتمام الحكومة في هذا القطاع، والذي ستعكس صورته الايجابية لدى اصحاب الاستثمار المحلي والاجانب عن اهتمامات الحكومة وتوجهاتها؛ لذا فهو عامل جذب لأولئك المستثمرين .

٣- الأنفاق على البنى التحتية :-

ان السياحة - كما هو معروف - لها علاقة طردية مع البنى التحتية الموجودة في البلد ومدى الاهتمام بتلك البنى ، ومن ثم فانصار تطوير السياحة يرون بانها تستثمر البنى التحتية القائمة وهذا صحيح عندما يكون هناك فائض من البنى التحتية، حيث يأتي النشاط السياحي ليستثمر هذا الفائض بتكاليف بسيطة جدا ، اذ ان كثيراً من البلدان كان لنشاطها السياحي دور في تحسين البنى التحتية فقد وجد (Witt, 1991) ان الاداء الكبير الذي تتمتع به السياحة في قبرص يعود بالفضل إلى التحسينات الكبيرة على البنى التحتية في هذا البلد السياحي ، فقد استثمرت مليارات الدولارات على تحسين البنى التحتية لاجل استقطاب المزيد من الافواج السياحية .

٤- الانفاق على الامن :-

يعد الامن من اهم العوامل المؤثرة على الاستثمار حيث تكون العلاقة بينهما علاقة ايجابية فأينما توفر استقرار في الوضع الامني والسياسي في بلد ما كلما توفرت امكانية الاستثمار في ذلك البلد ، فالإنفاق على المؤسسات العسكرية والامنية سيكون له الدور الكبير في تحقيق الامن في البلد الهادف إلى جذب المستثمرين في القطاع السياحي، فضلا عن جذب السياح المحليين والاجانب إلى المواقع السياحية الموجودة في البلد وهذا يؤثر كثيرا على الاقتصاد الوطني . فمثلا شراء اجهزة كشف حديثة ومتطورة وادخال رجال الامن في دورات تدريبية في دول لها امكانية متقدمة في تطوير قدرات القوات الامنية؛ لان ذلك من العوامل المهمة في تحقيق الامن الداخلي، ثم سيشكل عامل جذب للمستثمرين في القطاعات الاقتصادية والقطاع السياحي على وجه الخصوص .

المبحث الثاني / دول العينة

المطلب الاول / تركيا :-

اولا:- السياسة المالية في تركيا :-

منذ ان وضعت السياسة المالية الجديدة خلال فترة العقد الماضي ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ والدين العام قد انخفض إلى ما دون ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر الانخفاض في العجز الحكومي إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ ، وهذا وضع أفضل بكثير مما كانت عليه في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي الأخرى .اذ تتم إدارة السياسة المالية بموجب برنامج اقتصادي لمدة ثلاث سنوات و تجري عليها تعديلات ما بين فترة واخرى . وقد كانت هذه السياسة فعالة خلال الأزمة في عام ٢٠٠٩ (OECD, 2012: 12).

جدول (١) الإيرادات والنفقات في تركيا للمدة ١٩٩٨-٢٠١٢ (مليون ل.ت)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الفائض أو العجز
١٩٩٨	١١,٨١١	١٥,٦١٤	٣,٨٠٧-
١٩٩٩	١٨,٩٣٣	٢٨,٠٨٥	٩,١٥٢-
٢٠٠٠	٣٣,٤٤٠	٤٦,٧٠٥	١٣,٢٦٥-
٢٠٠١	٥١,٥٤٣	٨٠,٥٧٩	٢٩,٠٣٦-
٢٠٠٢	٧٥,٥٩٢	١١٥,٦٨٢	٤٠,٠٩٠-
٢٠٠٣	١٠٠,٢٥٠	١٤٠,٤٥٥	٤٠,٢٠٥-
٢٠٠٤	١١٠,٧٢١	١٤١,٠٢١	٣٠,٣٠٠-
٢٠٠٥	١٣٧,٩٨١	١٤٦,٠٩٨	٨,١١٧-
٢٠٠٦	١٦٩,٣١٦	١٧٥,٠٨٤	٥,٧٦٨-
٢٠٠٧	١٨٥,٧١٥	٢٠٠,٢٠٦	١٤,٤٩١-
٢٠٠٨	٢٠٤,١٨٤	٢٢٢,٠٥٦	١٧,٨٧٢-
٢٠٠٩	٢٠٩,٤٨٤	٢٦٢,٥٩٨	٥٣,١١٤-
٢٠١٠	٢٤٦,٨٦٩	٢٨٨,١٩٢	٤١,٣٢٣-
٢٠١١	٢٨٨,١٠٣	٣٠٧,٠٣٩	١٨,٩٣٦-
٢٠١٢	٣٢٢,٩٧١	٣٥٢,٦٢٧	٢٩,٦٥٦-

Source: OECD , Organisation for Economic Co-operation and Development , Tax Database. : www.oecd.org

اذ نلاحظ من الجدول (١) ان بشكل عام بان وضع الميزانية العامة في تركيا هي انها دائما بحالة عجز ، إذ إن اعلى مستويات العجز التي وصلت اليه هو في عام ٢٠٠٩ م ، وكان ذلك نتيجة الازمة المالية التي عصفت بالعالم ومن ضمنه تركيا ثم اخذ بالانخفاض حتى وصل في عام ٢٠١١ م إلى ١٨,٩٣٦ مليون ل.ت وهي نسبة طبيعية إلى حد ما و إذ انها تعكس سياسة الحكومة الانفاقية على القطاعات ومحاوله لها من اخراج البلاد من حالة الانكماش التي كانت بسبب الازمة .

ثانياً :- القطاع السياحي :-

كما في أكثر البلدان ، ان الهدف الرئيسي في تركيا هو إقتصادي كلي (تحقيق نمو اقتصادي) باستعمال القطاعات المختلفة و الأسواق المختلفة ورسم السياسات الاقتصادية التي تعمل على ذلك ، وقد أصبح القطاع السياحي مهماً جداً لتنمية الاقتصاد التركي ، و في عام ٢٠٠٩ م إندمج قطاع السياحة مع قطاع السفر، إذ إن هذا القطاع وُِد تقريباً ١٠,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا اي (٩٥,٣ بليون ل.ت) ، كما ولدت عمالة في تركيا بنسبة ٧,٢ % من التوظيف لكلي لتركيا اي (١,٧ مليون شخص) (Yurtseven, 2012: 39). كما ان الاتجاه السائد في النشاط السياحي هو العثور على أرخص البدائل من منظور السائحين ، هذا الاتجاه يجعل تركيا بديلاً جذاباً، و من المتوقع أن يزور تركيا ثلاثين مليون سائح بحلول عام ٢٠١٢ ، الأمر الذي يضع تركيا من بين البلدان العشرة الأوائل التي تجذب ثلاثة ملايين سائح في جميع أنحاء العالم (Akbostanci, 2012 : 4) . عندما ننظر إلى تطوير صناعة السياحة في تركيا، يمكننا معرفة أن الحكومات تنظر دائماً إلى السياحة الجماعية باعتبارها وسيلة غير مكلفة لتشجيع النشاط الاقتصادي ولهذا الغرض يدعم نمو هذا القطاع من خلال وسائل مختلفة.

ثالثاً :- المناخ الاستثماري في تركيا :-

مثل العديد من البلدان الأخرى، وجدت تركيا نفسها في أزمة اقتصادية حادة في ١٩٧٩ ، وبضغط من صندوق النقد الدولي، تم اختيار سياسة تحرير بعيدة المدى، وركزت خصوصاً على جذب المستثمرين الأجانب وتشجيع التصدير ، وقد تم تعديل قانون الاستثمارات الأجنبية بحيث أصبح مناخ الاستثمار أكثر جاذبية ومصمم على نحو أفضل للمستثمرين المحتملين. وكان واحداً من القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة في تركيا اعتماد الليبرالية ومرونة سياسة الاستثمار الأجنبي و تعديل قانون الاستثمار الأجنبي بحيث أصبح المناخ الاستثماري أكثر كفاءة وملائمة للمستثمرين المحتملين . وأصبح المناخ الاستثمار ليبرالياً، بما في ذلك حرية حركة رأس المال والأرباح وأرباح الأسهم والرواتب، وظهرت مناطق تجارة الحرة وازدادت الإعانات المقدمة للمستثمرين . وترى منظمة التجارة العالمية تركيا ستكون واحدة من البلدان الأكثر ديناميكية في أوربا (Yüksel,2002:432). وبعد كل هذه العوامل التي جعلت من تركيا بلداً له مناخ استثماري في جميع القطاعات انعكس ذلك ايجابياً على القطاع السياحي حيث ازدادت اعداد الفنادق والمباني المماثلة لها بشكل كبير في الاعوام القليلة الماضية وكما هو موضح بالجدول (٢) :-

جدول (٢) اعداد و الناتج المحلي الاجمالي للفنادق والمطاعم الخاصة مليون/ ل . ت

السنوات	اعداد الفنادق والمطاعم	GDP للفنادق والمطاعم الخاصة
١٩٩٨	-----	١٣٥٢٣.٩
١٩٩٩	-----	١٥٥٤٦٢.٩
٢٠٠٠	-----	٤٠٤١٤٢.٩
٢٠٠١	-----	٥٨٦٦٧٨.٦
٢٠٠٢	٣١,٠٠٠٠٠	٧٩٨٧٣٣.٣
٢٠٠٣	٣٧,٠٠٠٠٠	٩٧٩٧٤٩.٧
٢٠٠٤	٢٨,٠٠٠٠٠	١٢٦٩٨٢٣.٥
٢٠٠٥	٧٠,٠٠٠٠٠	١٤٥٢٨٣٤.٧
٢٠٠٦	٤٣,٠٠٠٠٠	١٧٠٤١٩٤.٢
٢٠٠٧	١٠٣,٠٠٠٠٠	١٩٠٧٤٢٠.٣
٢٠٠٨	٥٤,٠٠٠٠٠	٢١٠٣٤٥١.٦
٢٠٠٩	٧٥,٠٠٠٠٠	١٩٧١٤١٣
٢٠١٠	١٥٠,٠٠٠٠٠	٢٥٥٨٩٥٨.٢
٢٠١١	١٠٤,٠٠٠٠٠	٣٠٠٢٧٧٩.٥
٢٠١٢	٦٣,٠٠٠٠٠	٣٣٣١٤٢٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي التركي المنشورة على الموقع التالي:-

www.tcmb.gov.tr/yeni/eng

رابعاً/ الضرائب واستخداماتها لجذب الاستثمار :-

تتمتع تركيا بأحد أكثر أسعار الضرائب التنافسية للمؤسسات في منطقة منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي. وبفضل قانون ضرائب الشركات الجديد الذي صدر في ٢١ يونيو ٢٠٠٦. لقد تم إجراء بعض التعديلات الهامة على أساليب التطبيق الحالية كما تضمن مفاهيم جديدة في التشريع الضريبي. ومع وجود قانون ضرائب الشركات الجديد، أصبحت التشريعات الضريبية للشركات التركية تتضمن شروطاً أكثر وضوحاً وموضوعية وتجانساً بالتوافق مع المعايير الدولية،



ويبلغ معدل ضريبة الدخل الأساسية التي يتم فرضها على الشركات في تركيا ٢٠% منذ عام ٢٠٠٦. حيث يتم احتساب الضريبة على الدخل أو على الشركات على أساس معدلات خفض القيمة الإجمالية حتى يصل قدر الضرائب المخفضة إلى حجم المساهمة في الاستثمار. ويشير معدل المساهمة في الاستثمار إلى نسبة الاستثمارات الثابتة التي تتمتع بالخفض الضريبي. وقد عملت تركيا على تخفيض معدلات الضريبة على الشركات بحيث أصبحت معدلات الضريبة فيها أقل بكثير عن بعض دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي وكما هو موضح بالجدول (٣) :-

جدول (٣) معدلات الضريبة المفروضة على الشركات

السنوات	معدل الضرائب على الشركات %	مجموع الفنادق والمباني التي تم تشييدها**
٢٠٠٠	٣٣	-----
٢٠٠١	٣٣	-----
٢٠٠٢	٣٣	٣٦,٠٠٠٠٠
٢٠٠٣	٣٠	٤٣,٠٠٠٠٠
٢٠٠٤	٣٣	٣١,٠٠٠٠٠
٢٠٠٥	٣٠	٧٤,٠٠٠٠٠
٢٠٠٦	٢٠	٤٧,٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	٢٠	١٠٤,٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	٢٠	٥٩,٠٠٠٠٠
٢٠٠٩	٢٠	٧٥,٠٠٠٠٠
٢٠١٠	٢٠	١٥٧,٠٠٠٠٠
٢٠١١	٢٠	١١٤,٠٠٠٠٠
٢٠١٢	٢٠	٦٥,٠٠٠٠٠

Source: *OECD ,Tax Database : www.oecd.org

** Central Bank of the Republic of Turkey , Data , Statistical Data PRODUCTION , EMPLOYMENT and WAGES STATISTICS. www.tcmb.gov.tr/yeni/eng

منذ 21 يونيو 2006 فصاعداً، تم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 30% في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٦. حيث سيتم تطبيق نسبة 20% على أرباح الشركات التي حصلت عليها في عام ٢٠٠٦ ومن هنا نلاحظ بان لهذا التخفيض اثر على جذب المستثمرين في القطاع السياحي حيث ازدادت اعداد الفنادق التي تم تشييدها في تركيا ويشكل كبير من (٤٧,٠٠٠,٠٠٠) في عام ٢٠٠٦ إلى (١٠٤,٠٠٠,٠٠٠) في عام ٢٠٠٧ وهذا دليل على ان لتخفيض الضرائب على الشركات من ضمنها المؤسسات السياحية دور في ارتفاع اعداد الفنادق والمباني المماثلة لها من مونتيلات في تركيا وكانت اداة تحفيز لجذب اكبر عدد من المستثمرين في هذا القطاع .

خامسا :- الانفاق واثره على الاستثمار السياحي في تركيا.

١- الاثر المباشر :-

أ- المنح والاعانات النقدية لأفراد المجتمع :-

تقدم تركيا الكثير من اشكال المنح والاعانات النقدية التي من شأنها ان تكون عامل جذب للمستثمرين ، فحينما يجدون إعانات العمالة تهدف للحد من تكلفة اليد العاملة لأرباب العمل، والتي يمكن تطبيقها على جميع العمالة أو فقط للموظفين الجدد (الإعانات الهامشية) كلما كان ذلك عامل مشجع للاستثمار في تركيا. كما يمكن أن تكون عامة، بمعنى تطبيق على جميع العمال والمنشآت، وكذلك يمكن ان تقدم إلى العمال (على سبيل المثال، من ذوي الأجور المتدنية، والشباب والعاطلين عن العمل على المدى الطويل، والنساء، أو المعوقين العمال) أو بعض قطاعات أو المواقع جغرافية التي تعاني من قلة الموارد الاقتصادية .

جدول (٤) انواع المنح والاعانات النقدية لأفراد المجتمع للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٢ / مليون ليرة تركية

السنوات	تعويضات العاملين	الضمان الاجتماعي	التحويلات الاجتماعية	المجموع
٢٠٠٦	٣٤,٠٣٨	٤,٥٨٥	١٨	٣٨٦٤١
٢٠٠٧	٣٨,٨٩٠	٥,١٨٨	٥٦	٤٤١٣٤
٢٠٠٨	٤٣,٦٠٩	٥,٧٢١	٤٢٨	٤٩٧٥٨
٢٠٠٩	٤٩,٨٤١	٦,٤٢٢	١,٠١٣	٥٧٢٧٦
٢٠١٠	٥٥,٤٠٦	٩,٨٠٦	١,٥٩٦	٦٦٨٠٨
٢٠١١	٦٤,٠٥٨	١١,٢٩٠	٢,٢٤٠	٧٧٥٨٨
٢٠١٢	٧٤,٧٧٦	١٢,٧٤٨	٢,٩٠٦	٩٠,٤٣٠

Source: OECD, Organisation for Economic Co-operation and Development ,Tax Database. www.oecd.org

تشير البيانات في الجدول (٤) إلى ارتفاع حجم الانفاق على المنح والاعانات النقدية حيث كانت النسبة الاكبر منها عند التعويضات المقدمة إلى العاملين حيث شكلت في عام ٢٠٠٦ ٨٨,٢٠% بينما بلغت نسبة الانفاق على الضمان الاجتماعي ١١,٨٦% اما نسبة التحويلات الاجتماعية فكانت نسبة الانفاق عليها هي ٠,٠٠٤% . واخذت نسبة الانفاق على تعويضات العاملين بالانخفاض وبشكل تدريجي حتى وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٨٢,٦٨% بالمقابل اخذت النفقات على الضمان الاجتماعي اخذت بالارتفاع حتى وصلت نسبة الانفاق على الضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٦٧% اما التحويلات الاجتماعية فقد وصلت إلى ٢,٣٨% ، كما نسبة الانفاق على المنح النقدية والاعانات بشكل عام ازدادت تدريجيا من ادنى نسبة له في عام ٢٠٠٧ وهي ٢٢,٠٢% بينما بلغت اعلى نسبة له في عام ٢٠١٢ وهي ٢٥,٦٤% ، وهذا يدل على مدى اهتمام الحكومة بهذه الانواع من النفقات وبالتالي سينعكس بصورة ايجابية على الاستثمار السياحي.

٢- الاثر غير المباشر :-

أ- النفقات الوظيفية :-

لقد عملت الحكومة التركية على زيادة المبالغ المخصصة للأنفاق على الوظائف والتي من شأنها ان تزيد من كفاءة الموظفين الحكوميين في مؤسسات الدولة والتي ستعكس تلك الكفاءة على الاجراءات الادارية في تلك المؤسسات حيث ستكون هناك سرعة مصحوبة بدقة بالأداء ، اذ ان ادخال الادارة الالكترونية من اجهزة حديثة وربط دوائر الدولة

بشبكات الانترنت سيؤدي إلى تقليل الروتين الذي يصاحب الإجراءات الادارية ، كما ان رفع المرتبات سيعمل على زيادة دخولهم المتاحة وبالتالي زيادة الطلب السياحي وكما نلاحظ في الجدول (٦) فان حجم النفقات قد ازداد من سنة لأخرى . (Betcherman & et al , 2008 : 9) .

ب- الانفاق على تطوير التعليم

يتكون الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم ويشمل الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)، وإدارة التعليم، فضلا عن إعانات للكيانات الخاصة (الطلاب / الأسر وغيرها من الكيانات) ، في تركيا، يتم تقديم الدعم للتعليم العالي إلى حد كبير من الحكومة. اعتبارا من عام ٢٠٠٥، وتوجد ٥٣ جامعة حكومية و ٢٤ جامعة خاصة، ولكن حوالي ٩٥ في المئة من الطلبة تم تسجيلهم في الجامعات الحكومية الموجودة في العديد من المدن، وتقع الجامعات الخاصة فقط في اسطنبول، أنقرة وأزمير، أكبر المدن في البلاد ، (Caner & Okten , 2012 : 9) .

ج- الانفاق على البنى التحتية :-

تقوم السلطات الوطنية والمحلية في تركيا بتنفيذ مشروعات بنية تحتية عديدة من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. وبالمثل، توجد أيضًا فرص بنية تحتية في برنامج الخصخصة التركي. وبالنظر إلى الطلب التركي المتزايد على الطاقة والذي يستلزم استثمارات تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار دولار أمريكي خلال العقد القادم، فإن هناك فرصًا استثمارية كثيرة لشركات الطاقة. هذا وقد جذب قطاع البنية التحتية في تركيا استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. فقد ازداد حجم الانتاج من الطاقة الكهربائية ليصبح في عام ٢٠١١ (٥٢،٩١١) ميغاوات، وهذا سوف يعمل على تقليل الكلف على المستثمرين في القطاع السياحي حيث سيحصلون على الطاقة الكهربائية التي يحتاجونها دون ان يوفرها بالاعتماد على امكانياتهم الخاصة وكما هو بالجدول (٥) :-

جدول (٥)

انتاج الطاقة الكهربائية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١١ (ميغاوات)

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
حجم الانتاج	٣٦،٨٢	٣٨،٨	٤٠،٥٦	٤٠،٨٣	٤١،٨١	٤٤،٧٦	٤٩،٥٢	٥٢،٩١١

المصدر : وزارة الاستثمار التركية ، مصدر سابق ، تقرير منشور على الموقع التالي : www.invest.gov.tr كما ان تركيا تستفيد من موقعها الاستراتيجي بين الدول والذي يربط بين القارة الاوربية والاسيوية وهذا ما ادى إلى شروع البلاد في تنفيذ مجموعة من كبرى مشاريع للتعامل مع ازدياد الطرق، بما في ذلك انشاء السكك الحديدية عالية السرعة بين اسطنبول و أنقرة، والانتهاى من مطار إسطنبول الثالث، وإنشاء نفق جديد وجسر ثالث على مضيق البوسفور، والعديد من الموانئ والطاقة و مبادرات الحفاظ على النبات. وتتطلع الحكومة إلى جذب القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام مع التركيز على خصخصة الموانئ والمطارات ، بما في ذلك المشاريع في الحقول الخضراء(Miller , 2013 : 40) .

د- الانفاق على الامن (الانفاق العسكري) :-

ان امن الدولة يعتمد على قوتها العسكرية ، اذ يمكن للدولة ان تفرض قوتها العسكرية بالشكل الذي تراه مناسباً مع تحقيق امنها القومي ، كما ان امن الدولة يعتمد سلباً على الدول المجاورة لها، ولقد ازدادت حجم الانفاق على الامن في تركيا مع زيادة حجم الانفاق الاجمالي بحيث اصبحت تركيا من ضمن البلدان الخمسة عشرة الاعلى انفاق في مجال الامن في العالم وبالتالي سينعكس ذلك ايجابيا على الامن التركي وتحقيق الاستقرار فيها وسيتمكن الدولة التركية من فرض سيطرتها الداخلية والتصدي لاي اعتداء خارجي ، وكما هو في الجدول (٦):

جدول (٦) GDP للفنادق والمطاعم وبيع النفقات العامة في تركيا (مليون ل. ت)

السنوات	GDP للفنادق والمطاعم الخاصة*	النفقات الوظيفية**	الانفاق على التعليم***	حجم الانفاق العسكري***
١٩٩٨	١٣٥٢٣.٩	٣٨٧١	١٩٤٥٩٤٤	٢٢٨٩.٠٠٠
١٩٩٩	١٥٥٤٦٢.٩	٦٩١٢	٢٨٠٠٣٣٤	٤١٦٨.٠٠٠
٢٠٠٠	٤٠٤١٤٢.٩	٩٩٧٩	٤٤٦٥١٦٧	٦٢٤٨.٠٠٠
٢٠٠١	٥٨٦٦٧٨.٦	١٥٢١٢	٦١٥٦٩٨٩	٨٨٤٤.٠٠٠
٢٠٠٢	٧٩٨٧٣٣.٣	٢٠٨٩	٩٤٣٥٤٧٩	١٣٦٤١.٠٠٠
٢٠٠٣	٩٧٩٧٤٩.٧	٣٠٢٠٩	١٢٢٥٣٤٨٠	١٥٤٢٦.٠٠٠
٢٠٠٤	١٢٦٩٨٢٣.٥	٣٢٩٧٢	١٥٧٦١٣٥٩	١٥٥٦٨.٠٠٠
٢٠٠٥	١٤٥٢٨٣٤.٧	٣٦٣٨٩	١٧٦٣٨٧٢٩	١٦٢٣٢.٠٠٠
٢٠٠٦	١٧٠٤١٩٤.٢	٣٤٠٣٨	١٩٧٩٢٨٥٤	١٩٢٦.٠٠٠
٢٠٠٧	١٩٠٧٤٢٠.٣	٣٨٨٩٠	٢٢٠١٥٨٧٣	١٩٥٢٨.٠٠٠
٢٠٠٨	٢١٠٣٤٥١.٦	٤٣٦٠٩	٢٤٨٣٣٩١٧	٢١٨٤٧.٠٠٠
٢٠٠٩	١٩٧١٤١٣	٤٩٨٤١	٢٤٨٣٣٠٨٩	٢٤٨٧٣.٠٠٠
٢٠١٠	٢٥٥٨٩٥٨.٢	٥٥٤٠٦	٢٨٧٥١٣٦١	٢٦٥٢٧.٠٠٠
٢٠١١	٣٠٠٢٧٧٩.٥	٦٤٠٥٨	٣٣٩٥٥٦٥٣	٢٩٩٣٤.٠٠٠

** Source: OECD , Organisation for Economic Co-operation and Development , Tax Database. www.tcmb.gov.tr/yeni/eng

*** المصدر : البنك الدولي، بيانات دول، بيانات منشوة على الموقع التالي www.albankaldawl.org
ان الزيادة الحاصلة في النفقات الوظيفية في الاعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٢ كانت نتيجة لاصلاحات اقتصادية وضعتها الحكومة التركية ففي عام ٢٠٠٢ ازدادت النفقات إلى ٧٨٧٧ مليون ل.ت اذ ارتفعت نسبة الانفاق الوظيفي في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠% عن ما هي عليه في عام ٢٠٠١ والتي كانت ١٨% من حجم الانفاق العام ثم بقيت هذه النسبة تتراوح بين ١٩ - ٢٠% حتى عام ٢٠١٢ اذ ارتفعت إلى ٢١% من حجم الانفاق العام في تركيا. كما نلاحظ من الجدول (٦) بان حجم الانفاق على التعليم قد ازداد بشكل كبير ، وخصوصا بعد عام ٢٠٠٢ اذ ازداد من ٩٤٣٥٤٧٩ في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٢٥٣٤٨٠ في عام ٢٠٠٣ ومن ثم إلى ٢٢٠١٥٨٧٣ في عام ٢٠٠٧ وإلى ٣٣٩٥٥٦٥٣ في عام ٢٠١١ وهي نتيجة حجم التطور في اليرادات العامة للدولة. كما أن حجم الانفاق العسكري يزداد مع زيادة حجم الانفاق العام فغدت النسبة تتراوح ما بين ٢-٣ % من حجم الناتج المحلي الاجمالي للحكومة التركية وهي اعلى بكثير من حجم الانفاق على الامن للدول المجاورة لتركيا وهي العراق وايران وسوريا وهذا يدل على مدى اهتمام تركيا بأمنها القومي والذي سينعكس ايجابا على حجم الاستثمار بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص سيما وان المعروف على راس المال بانه جبان وله علاقة طردية مع الاستقرار الامني فهذا الانفاق جعل من تركيا بلداً آمناً وجاذباً للاستثمار .

المطلب الثاني / العراق :-
اولا/السياسة المالية:-

ان النفط كما هو معلوم يشكل حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وعلى القائمين على وضع السياسات الاقتصادية ان يضعوا فلسفة السياسة المالية بشكل رصين وجعلها سياسة مولدة للتنمية وتوسيع العرض وقاعدة الانتاج المحلية وتعظيم كفاءتها، وتقليل مستويات البطالة الفعلية. وبشكل القطاع المالي عنصرا أساسيا من عناصر برامج الإصلاح الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في تدبير وإدارة الموارد المالية الضرورية اللازمة لتحقيق الأهداف التي تتناهبها الخطط الاقتصادية في حصر وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة سواء كان لأغراض الإنتاج أو الاستثمار أو الاستهلاك. وأهمية الموارد المالية الحكومية في تمويل موازنة الدولة في جانبها الاستثماري وقد اصبح واضحا بان الموارد المالية العامة تمثل تلك العوائد التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة والتي تستعين بها لتمويل الأنفاق الحكومي المركزي بشقيه الاستهلاكي- الاستثماري والمعروف بان النفط هو الاساس في هذه الموارد(صالح، ٢٠١١ : ٧٥ و ١) .

ثانيا/ القطاع السياحي :-

١- العرض السياحي :- يمتلك العراق الكثير من المقومات البشرية والطبيعية التي يمكن اعتبارها من عناصر الجذب السياحي والتي نادراً ما تتوفر في بلد اخر حتى يمكن ان نقول انها لا تتوفر في بعض البلدان النامية المتطورة سياحيا من الناحية النوعية وهذه المقومات يمكن ان تكون القاعدة الاساسية للدخول في مجال السياحة من اوسع ابوابها والتي هي في النهاية نقطة البداية لجذب السياح وفي ضوئها يتحدد الطلب السياحي وزيادته اذا تم تطويرها بشكل فاعل وملموس ، ومن هذه المقومات (المقومات الطبيعية- المقومات الحضارية - المقومات الدينية - سياحة رجال الاعمال) (عكاش ، ٢٠٠٦ : ٥٤)

ثانيا/ الطلب لسياحي:-

تقوم اهمية السياحة في اي بلد على العلاقة بين امكانياته السياحية والطلب السياحي المتحقق فعليا بشقيه الداخلي والخارجي . وقد يستوجب على العراق ان يعمل على زيادة اعداد السائحين الاجانب لما يمتلك من المقومات التي تمكنه من زيادة الطلب السياحي الاجنبي (عكاش ، ٢٠٠٦ : ٧٢) ، اذ تشكل السياحة الدينية النسبة الاكبر من حجم الطلب السياحي المحلي والخارجي وقد انتعشت بشكل كبير بعد العام ٢٠٠٦ وما شهدته البلاد من استقرار امني وسيطرة القوات الامنية على معظم الطرق المؤدية إلى الاماكن الدينية .

ثالثا/ المناخ الاستثماري :-

يعد العراق من البلدان التي تكون بامس الحاجة للاستثمار و الانفتاح على جميع الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية من اجل اعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته وتخصيص موارده على اسس سليمة بما يحقق التوازن في عملية التنمية ، ورغم ان العراق يوصف بكونه بلد نفطي اي يتمتع بموارد مالية تؤهله لتمويل حركة التنمية الا ان الظروف التي مرت بالعراق والتي دعت الى اعتماد سياسات اقتصاد الحرب منذ اكثر من ثلاثة عقود قد نجم عنها اختلالات هيكلية حالت دون تحقيق معدلات نمو مقبولة في قطاعاته الاقتصادية ومنها القطاع السياحي ، (الراوي ، ٢٠٠٩ : ١٢٨) .

ولقد صدرت في العراق عدة قوانين تتعلق بالاستثمار كقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، وقانون الاستثمار العربي رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ ، والقانون الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ ، وقانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وقانون (٢) لسنة ٢٠١٠ وهو التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ . وقد نصت المادة الثانية من القانون (٢) لسنة ٢٠١٠ على ما يأتي :-



أ- يتمتع المستثمر العراقي او الاجنبي بالمزايا والتسهيلات والضمانات، ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب- للمستثمر العراقي او الاجنبي حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للدولة، ببديل تحدد اسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للقطاعين، المختلط والخاص لغرض مشاريع الاسكان حصرا .

ج- للمستثمر العراقي او الاجنبي حق استئجار الاراضي والعقارات من الدولة او من القطاعين الخاص والمختلط لغرض اقامة المشاريع الاستثمارية عليها، لمدة لا تزيد على مدة الاجازة والتي لاتزيد مدتها عن (٥٠) خمسين سنة قابلة للتجديد بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه.

ونحن نرى بان المناخ الاستثماري في العراق رغم جميع القوانين التي سنتت على مدار الاعوام السابقة، لم يكن لها تأثير على جذب المستثمرين وانما هناك عدة امور لها اثر اكبر، وهي الامن والقطاع المصرفي المتطور، والبنى التحتية من ماء وكهرباء وطرق ومجسرات ومطارات وسكك حديد ، كما ان للاحداث الادارية دوراً كبيراً في جذب المستثمر فعندما تكون هناك نافذة واحدة للدولة يتوجه اليها المستثمر ليحصل على الاجازة الاستثمارية دون الرجوع الى بقية الدوائر فان من شان هذا ان يزيل جمع هذه العقبات وبالتالي يمكن القضاء على الروتين والفساد الاداري والمالي الذي يحصل اثناء عملية حصول المستثمر على الفرصة الاستثمارية.

رابعاً/ الاتفاقيات العام :-

١- النقل:- لايزال البلد يواجه تحديات ضخمة في إعادة بناء شبكات النقل فيه، والمرافق، والتخطيط الإستراتيجي والقدرات المؤسسية، فضلا عن إعادة إنشاء خدمات نقل رئيسية. ان تتصدر الطرق في بلد كبير مثل العراق دورا مركزيا في حركة الأشخاص والسلع. الا أن جزءاً كبيراً من شبكة الطرق في العراق البالغة ٤٢,٠٠٠ كيلومتر هو في حاجة ماسة لإعادة التأهيل. وقد تم بناء معظم شبكة الطرق في السبعينات والثمانينات، ولم يتم تنفيذ عمليات بناء جديدة قليلة منذ ذلك الوقت. وقد تراكمت أعمال الصيانة غير المنفذة على مدى السنوات، وتهدمت الأرصفة في أماكن عديدة وعلى هذا الاساس استوجب على الحكومة العراقية رفع نسبة النفقات الاستثمارية إلى اعلى ما يمكن من اجل اعادة تاهيل الطرق والمطارات والموانئ والتي لها اثر مباشر على الاستثمار السياحي (الشركاء الدوليون ، ٢٠١٠ : ١٢٣).

٢- الكهرباء:- يعد قطاع الكهرباء من اهم القطاعات التي لها أهمية محورية في مستقبل العراق والذي على الحكومة ان تعمل على تطوير هذا القطاع ، ان إن التحدي على المدى القريب هو توفير إمدادات ملائمة من الكهرباء للشبكة للمنازل والشركات والقضاء على العجز الكبير في التوليد بالنسبة إلى الطلب الذي نتج عن قلة الاستثمار والعرض المحدود بسبب أضرار الحرب وذلك لتلبية الزيادة في الطلب بسبب النمو الاقتصادي والسكاني ، يتعين على الحل المعتمد تطوير نظام الكهرباء في العراق بطريقة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكمل وجه، ولاسيما عن طريق اتخاذ الخيارات السليمة فيما يتعلق بالتقنيات وأنواع الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء من خلال تحسين البنية التحتية للشبكة وإصلاح سوق الكهرباء(OECD, 2013:81).

٣- التعليم:- على مدى العقدين الماضيين، عانى قطاع التعليم العراقي من نقص في التمويل، وتدهور في البنية التحتية، ووفقا لمسح أجري في عام ٢٠٠٣ ، فإن ما يقارب من ٨٠ % من المباني المدرسية بحاجة إلى إعادة تأهيل أو إصلاح، وقد تضررت ١٢ جامعة بشكل كبير. إن التأخر الهائل في تنمية رأس المال والصيانة وفي السياسات العامة، والنظم وتنمية الموارد البشرية الذي تراكم عبر العقد الماضي لا يزال يشكل تحديا كبيرا أمام إعادة بناء النظام التعليمي. وبالرغم من التدهور في المرافق التعليمية نتيجة الحرب والعقوبات، فإن النظام التعليمي واصل العمل بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠٣ . ويبقى التحدي الاساس هو القيام بتحديث النظام. و تشمل الإصلاحات الرئيسية على تطوير المناهج وتدريب المعلمين (بما في ذلك طرق التدريس)، وتطوير قدرات الوزارات المعنية. وتبقى إمكانية الحصول على التعليم مفيدة في بعض المناطق بسبب الأوضاع الأمنية(الشركاء الدوليون، ٢٠١٠ : ٨٥).

جدول (٧) يبين حجم النفقات الاستثمارية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ (ترليون دينار عراقي)

السنوات	النفقات الاستثمارية	معدل النمو للنفقات التشغيلية
٢٠٠٥	٧,٥	-----
٢٠٠٦	٩,٣	%٢٤
٢٠٠٧	٦,٧	%٢٧,٩٦-
٢٠٠٨	٣٠,٧	%٣٥٨,٢١
٢٠٠٩	١٠	%٦٧,٤٣-
٢٠١٠	١٠	%٠,٠٠
٢٠١١	١٦	%٦٣
٢٠١٢	١٧,٧	%٨,٥٩

المصدر : عبد الحسين العنكي ، تقييم استراتيجية الموازنة ٢٠١٠-٢٠١٢ ، ص ٤ ، تقرير منشور على الموقع التالي:- www.iier.org/.../080809StrategyAssessmentAbdulHusseinAlanbaki
نلاحظ من الجدول (٧) بان النفقات الاستثمارية قد نمت بمعدل (%٣٥٨,٢١) وهي اكثر بكثير من النفقات الاستثمارية في عام ٢٠٠٦ والتي وصل معدل النمو فيها إلى (%٢٤) و٢٠٠٧ (%٢٧,٩٦-) ، ولكن لم تتأثر الاهميات النسبية لاجه الإنفاق كثيرا حيث بقيت التشغيلية تهيمن على (%٧٨) مقابل (% ٢٢) للاستثمارية في عام ٢٠٠٩ ، وهذه النسب لم ترتق إلى متطلبات البلد من نفقات استثمارية كبيرة من اجل دفع عجلة التنمية وجذب الاستثمار في جميع القطاعات ومن ضمنها القطاع السياحي.

المبحث الثالث / الجانب القياسي

المطلب الثالث :- (قياس العلاقة بين الاستثمار السياحي ومتغيرات السياسة المالية في تركيا)

يتناول هذا المبحث تحليل علاقة الارتباط بين كل من الاستثمار السياحي في تركيا ومتغيرات السياسة المالية التركية ، وقد استخدم الباحث مجموعة من الاساليب القياسية التي ساعدت في التوصل إلى النتائج مثل معامل الارتباط الخطي لـ (Pearson) واختبار قيمة (t) وكذلك اختبار قيمة (F) بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS) ولسلسلة زمنية تمثلت ب(١٤) سنة ، وقد تناول هذا المبحث المطالب الاتية :-

اولا :- معامل الارتباط (R):-

يمثل الجدول (٨) حجم الارتباط (R) بين الاستثمار السياحي والذي سنرمز له بالرمز (Y) والانفاق بالرمز (X) :

جدول (٨) قيم الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Y	المتغير التابع
R	المتغيرات المستقلة
٠,٧٨٢	(X1) الانفاق الوظيفي
٠,٨٤٠	(X2) الانفاق على التعليم
٠,٧٩٧	(X3) الانفاق العسكري

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

لقد تبين حجم الارتباط بين المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة وهي (الانفاق الوظيفي ، الانفاق على التعليم ، الانفاق العسكري) ، وسوف يتم بيان تلك العلاقة من خلال النقاط الآتية :-

١- الاستثمار السياحي والانفاق الوظيفي :-

نستنتج من خلال الجدول (٨) بان علاقة الارتباط (R) بين حجم النفقات الوظيفية (X1) وبين حجم الاستثمار السياحي (Y) بانها علاقة قوية حيث ندل على مدى ارتباط الاستثمار السياحي بحجم النفقات الوظيفية ، وهذا ما تبينه الإيجابية الكبيرة في قيمة الارتباط التي وصلت إلى (٧٨ %) وهي نسبة قريبة إلى حد الارتباط التام وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين (X1) و (Y) والتي عندها كلما ازداد حجم الانفاق الوظيفي فإنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار السياحي في تركيا .

٢- الاستثمار السياحي والانفاق على التعليم :-

المتمثل للجدول (٨) يرى بأن معامل الارتباط (R) بين الانفاق على التعليم (X2) في تركيا والاستثمار السياحي (Y) قد بلغ (٨٤%) وهي نسبة هي الأخرى تقترب من الارتباط التام وهذا يدل على وجود علاقة جدا قوية ، إذ الاستثمار السياحي يعتمد وبشكل كبير على ما تنفقه الحكومة على التعليم و التعليم السياحي .

٣- الانفاق العسكري والاستثمار السياحي :-

ومن الجدول (٨) تكون العلاقة الارتباط ما بين المتغير التابع (Y) وبين المتغير المستقل (X3) علاقة قوية جدا تصل إلى حد التمام وهذا ما نجده في قيمة الارتباط بين المتغيرين والتي وصلت إلى (٧٩%) ، وهذا يؤكد مدى اعتماد الاستثمار السياحي على توفر الامن والذي يتوفر بزيادة الانفاق الحكومي عليه .

ثانيا :- اختبار (t) للمتغيرات المستقلة :-

ومن أجل التوصل إلى علاقات ذات دلالة احصائية أكثر دقة لتمثيل المتغير التابع للمتغيرات المستقلة نستخدم اختبار (t)

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حجم الانفاق الحكومي وبين الاستثمار السياحي .

الفرضية البديلة (H1) :- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة قياسية بين حجم الانفاق الحكومي وبين الاستثمار السياحي .

وكما يأتي :-

جدول (٩) نتائج قيم (t) المحسوبة ومعاملات الارتباط

Y		المتغير التابع المتغيرات المستقلة
القرار	T	
ول فرضية الوجود (H1)	٤,٣٣٩	(X1) الانفاق الوظيفي
ول فرضية الوجود (H1)	٥,٣٥٣	(X2) الانفاق على التعليم
ول فرضية الوجود (H1)	٤,٥٦٣	(X3) الانفاق العسكري
= ١,٧٨٢ تحت مستوى معنوية ٥%		(t) الجدولية

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسب الالكتروني.

- يشير الجدول (٩) إلى علاقة الارتباط بين متوسط قيمة المتغيرات المستقلة والمتغير والتابع وكالاتي :-
- ١- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين الانفاق الوظيفي مع الاستثمار السياحي حيث كانت (t) المحتسبة تساوي (٤,٣٣٩) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (١,٧٨٢) تحت مستوى معنوية ٥% ، وهذا ما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط لها دلالة احصائية بين الانفاق الوظيفي والاستثمار السياحي .
- ٢- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين الانفاق على التعليم وبين حجم الاستثمار السياحي ، اذ بلغت قيمة (t) المحتسبة بين (X2) وبين (Y) إلى (٥,٣٥٣) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (١,٧٨٢) تحت مستوى معنوية ٥% ، وهذا ما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) لان (X2) تفسر (Y) بالشكل المطلوب .
- ٣- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الانفاق العسكري في تركيا وبين حجم الاستثمار السياحي اذ كانت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (٤,٥٦٣) اكبر من (t) الجدولية والبالغة (١,٧٨٢) تحت مستوى معنوية ٥% ، وهذا ما يدل على قبول فرضية الوجود (H1) ورفض فرضية العدم (H0) لان (X3) تفسر (Y) بالشكل المطلوب ، اذ ان وجود العلاقة الطردية بين (Y) و (X3) توضح بان الزيادة في الانفاق العسكري ستؤدي إلى زيادة في الاستثمار السياحي.
- المطلب الثاني :- تحليل واختبارالآثر الانفاق العام على حجم الاستثمار السياحي .
- يهدف هذا المبحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتضمنة (عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين السياسة المالية والاستثمار السياحي) . ومن اجل الوقوف على صحة الفرضية تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط ومعامل التفسير (R²) لغرض قياس نسبة ما يفسره متغيرات الانفاق العام على الاستثمار السياحي .ومن اجل

فرضية العدم (H0) :- عدم وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين حجم الانفاق الحكومي وبين الاستثمار السياحي.

الفرضية البديلة (H1) :- وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين حجم الانفاق الحكومي وبين الاستثمار السياحي.

الوقوف على صحة الفرضية الرئيسية الثانية وثبوتها سيتم اولا اختبارها من خلال ما يأتي :

جدول (١٠) العلاقة التاثيرية للانفاق العام على حجم الاستثمار

Y		المتغير التابع	
معامل التفسير (R ²)	(F) المحتسبة	B1	B0
١٨,٨٣٠	٠,٦١١	٣٦٨,٧٩٢	١٠,٨٣٩٠,٣٠٥١
٢٨,٦٥٥	٠,٧٠٥	٠,٧٧٢	١٥٣٥٢٨,٤٢-
٢٠,٨٢٥	٠,٦٣٤	٠,٨٨٨	١,٩٩٣-
		F) الجدولية	
		= ٤,٧٥ تحت مستوى درجة حرية (١٢-١)	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسب الالكتروني .

نلاحظ من الجدول (١٠) الآتي :-

أولاً :- الانفاق الوظيفي (X1) :-

١- بلغت قيمة (B0) (١٠٨٣٩٠٣،٥١٠) ، وهذا يعني ان حجم الاستثمار السياحي (Y) يساوي (١٠٨٣٩٠٣،٥١٠) اذا كان الانفاق الوظيفي يساوي صفرًا .

٢- بلغت قيمة (B1) (٣٦٨،٧٩٢) ، وهذا يعني زيادة في الانفاق الوظيفي بمقدار ١٠ ليرة تركية سوف تؤدي إلى تغير بحجم الاستثمار السياحي بمقدار (٣٦٨٧،٩٢) ليرة تركية ، اذ نلاحظ بان عائد الاستثمار اكثر بكثير من الانفاق الوظيفي .

٣- بلغت قيمة معامل التفسير (R2) (٠،٦١١) اي مانسبته ٦١،١% من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار السياحي (Y) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل الانفاق الوظيفي اما النسبة المتبقية فهي تعود للمتغيرات العشوائية غير داخلة في الدراسة .

٤- ان قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (١٨،٨٣٠) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى درجة حرية (١٢ - ١) مما يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير (X1) وبين (Y) .

ثانياً :- الانفاق على التعليم (X2) :-

١- بلغت قيمة (B0) (-١٥٣٥٢٨،٤٢٩) ، وهذا يعني ان حجم الاستثمار السياحي (Y) يساوي (-١٥٣٥٢٨،٤٢٩) اذا كان الانفاق على التعليم يساوي صفرًا .

٢- بلغت قيمة (B1) (٠،٧٧٢) ، وهذا يعني اي زيادة في الانفاق على التعليم بمقدار ١٠ ليرة سوف يؤدي إلى تغير بحجم الاستثمار السياحي بمقدار (٧،٧٢) ليرة وهذا يعني بان عائد الاستثمار اقل من الانفاق على التعليم .

٣- بلغت قيمة معامل التفسير (R2) (٠،٧٠٥) ، اي مانسبته ٧٠،٥% من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار السياحي (Y) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل الانفاق على التعليم اما النسبة المتبقية فهي تعود للمتغيرات العشوائية غير داخلة في الدراسة .

٤- ان قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (٢٨،٦٥٥) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى درجة حرية (١٢ - ١) مما يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير (X2) وبين (Y) .

ثالثاً :- الانفاق العسكري (X3) :-

١- بلغت قيمة (B0) (-١٠٩٩٣) ، وهذا يعني ان حجم الاستثمار السياحي (Y) يساوي (-١٠٩٩٣) اذا كان الانفاق على الكهرباء يساوي صفرًا .

٢- بلغت قيمة (B1) (٠،٨٨٨) وهذا يعني ان اي زيادة في الانفاق على الكهرباء بمقدار ١٠ ليرة سوف يؤدي إلى تغير بحجم الاستثمار السياحي بمقدار (٨،٨٨) ليرة ، اذ نلاحظ ان عائد الاستثمار اعلى من الانفاق العسكري وهنا يمكن القول بان العلاقة طردية وان الانفاق العسكري له اثر ايجابي على الاستثمار السياحي .

٣- بلغت قيمة معامل التفسير (R2) (٠،٦٣٤) ، اي مانسبته ٦٣،٤% من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار السياحي (Y) يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل الانفاق العسكري اما النسبة المتبقية فهي تعود للمتغيرات العشوائية غير داخلة في الدراسة .

٤- ان قيمة (f) المحسوبة قد بلغت (٢٠،٨٢٥) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية عند مستوى درجة حرية (١٢ - ١) مما يدل على وجود علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين متوسط المتغير (X3) وبين المتغير (Y) .

الاستنتاجات :-

- ١- تعد السياحة من القطاعات التي لها أثراً كبيراً على التنمية الاقتصادية ، إذ عملت كثير من حكومات البلدان على الترويج للمناطق السياحية في بلدانها من اجل جذب السياح والاجانب على وجه الخصوص سيما وان زيادة الانفاق السياحي لن يقتصر اثره على زيادة دخول العاملين في القطاع السياحي فحسب ، بل سيمتد ذلك إلى مجالات اخرى على المستوى القومي كالناتج والعمالة والضرائب .
- ٢- كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة ، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبناً ضريبياً كبيراً ينقل كاهل المستثمر ، وكلما كان الانفاق العام يتجه إلى تقوية البنية التحتية وبيئته عن تشويه هيكل الاسعار، فإن السياسة المالية تعد جاذبة للاستثمار والعكس صحيح .
- ٣- تمثل البنية التحتية عنصر مهماً من عناصر مناخ الاستثمار وتتكون هذه البنية من شبكة الطرقات التي تربط بين أهم المدن والمناطق في البلاد و الموانئ البحرية والجوية والاتصالات و شبكة الماء والكهرباء وإنشاء المدن الصناعية. إذ يعد نقص الهياكل والبنى الأساسية وتخلفها من أهم المعوقات التي تواجه عملية الاستثمار في المجال السياحي كما في غيره من المجالات .
- ٤- يعتمد الاستثمار السياحي وبشكل كبير على ما تنفقه الحكومة على التعليم وخصوصاً التعليم السياحي وهذا ما اوضحته نتائج معامل الارتباط (R) بين الانفاق على التعليم (X2) في تركيا والاستثمار السياحي (Y) قد بلغ (٨٤%) وهي نسبة هي من الارتباط التام كما بلغت قيمة (t) المحسوبة بين (X2) وبين (Y) إلى (٥,٣٥٣) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (١,٧٨٢) تحت مستوى معنوية ٥% ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطاً جيداً قوية .
- ٥- اوضحت نتائج اختبار قياس الاثر لحالة تركيا، بان قيمة معامل التفسير (R2) بلغت (٥,٦٣٤) ، اي مانسبته ٦٣,٤% من التغيرات التي تطرأ على حجم الاستثمار السياحي (Y) في تركيا يمكن تفسيرها من خلال مؤشر متوسط قيم المتغير المستقل الانفاق العسكري .

التوصيات :

- ١- العمل على وضع برنامج حكومي ترويجي للمناطق السياحية في العراق باستخدام جميع الوسائل الدعائية والاعلانية السمعية والمرئية من خلال الاعلانات التلفزيونية وعن طريق الاقمار الصناعية وبالانترنت والمنشورات والكراسات التثقيفية التي يمكن ان تكون عامل جذب للمستثمر والسائح على حد سواء .
- ٢- زيادة الاعفاءات الضريبية على ادوات البناء الداخلة في بناء الموقع السياحي من الالات والمعدات والمواد الانشائية والاثاث التي يتم استردادها من خارج البلد ، وكذلك تخفيض السعر الضريبي و عدم تحميل المستثمر كلفة اضافية تثقل كاهله وتخفف من عوائد الاستثمار .
- ٣- زيادة حجم الموازنة الاستثمارية التي تخصص للانفاق على البنى التحتية والتي تعد عامل جذب للمستثمر في القطاع السياحي ، والمتمثلة بتوفير شبكات الطرق السريعة بين المدن والموانئ والمطارات وشبكات الماء والاتصالات .
- ٤- زيادة الانفاق على مراكز التعليم السياحي والمتمثلة بالجامعات والمعاهد السياحية والتي توفر ايدي عاملة مدربة ومتفقه تمتلك وعي سياحي كبير يكون لها اثر في نشر ثقافة ايجابية عن كرم الضيافة ونوعية الارشاد السياحي الذي يقدمه العاملون في هذا القطاع في بلد القصد السياحي وعندها سيكون عامل جذب للمستثمر فيما يجد ايدي عاملة مدربة بشكل جيد .
- ٥- العمل على زيادة الانفاق على متطلبات توفير الجانب الامني من معدات عسكرية متطورة واجهزة كشف و رفع كفاءة العاملين في القوات الامنية من خلال دورات تدريبية متطورة وبشكل دوري .

المصادر : اولا/ الكتب العربية :-

- ١- الشركاء الدوليون ، كتاب ملخص أوضاع العراق ، كانون الأول ٢٠١٠ .
- ٢- خالد شحاتة الخطيب ، احمد زهير شامية - اسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ٢٠٠٢ .
- ٣- اعاد حمود القيسي - المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة ، ٢٠١٠ .
- ٤- رؤوف محمد علي الانصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار ، الطبعة الاولى ، مطبعة هادي - بيروت ، ٢٠٠٨ .
- ٥- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٦ .
- ٦- محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مبادئ المالي العامة ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٧ .
- ٧- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ .
- ٨- نضال شاكر الهاشم ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العدد الثامن ، ٢٠٠٥ .
- ٩- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

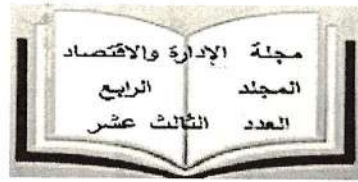
ثانيا /الرسائل والاطاريح :

- ١- احمد عمر الراوي، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، م ١٥ ع ٥٥ ، ٢٠٠٩ .
- ٢- حرية محمد عبد الله قزاز،(دور اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق) ، بحث دبلوم عالي، معهد الدراسات والبحوث العربية، بغداد ، ٢٠١١ .
- ٣- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، ٢٠١١ .
- ٤- عشي صليحة ((الآثار التنموية للسياحة - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب)) رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ٢٠٠٥ .
- ٥- مثنى معان ابراهيم (تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق للمدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٧ وامكانيات تطويره)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ .
- ٦- محمد حسن علي نصار الزويني ، ((الاستثمار السياحي وأثره بالتنمية الاقتصادية في العراق مع إشارة خاصة للسياحة الدينية في محافظة كربلاء)) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥ .
- ٧- مضر نعمة عكاش ، (واقع القطاع السياحي في العراق مع إشارة خاصة للقطاع السياحي في محافظة البصرة للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ .

ثالثا / المصادر الاجنبية :

1-Aslı Yüksel , Ülkü Yüksel , FINANCING TOURISM INVESTMENTS IN TURKEY AND AN APPLICATION ON TURKEY, 1st International Tourism Congress ,ITC 2002.

2-Asena Caner, Cagla Okten, Higher Education in Turkey: Subsidizing the Rich or the Poor?, Forschungsinstitut, Discussion Paper No. 7011 , November 2012 .



- 3-Betcherman et al , Do Employment Subsidies Work? Evidence from Regionally Targeted Subsidies in Turkey, Forschungsinstitut , Discussion Paper No. 3508 ,May 2008.
- 4-Daved N. Hyman , Public Finance , Tenth Edition, south western , Cengage Learning , 2010.
- 5-Jonathan D. Miller, Infrastructure2013 , Global Priorities, Global Insights , by the Urban Land Institute and Ernst & Young , Printed in USA, 2013.
- 6- Çağlar Yurtseven , International Tourism and Economic Development in Turkey: A Vector Approach, Afro Eurasian Studies, Vol. 1, Issue 2, Fall 2012.
- 7-Elif Akbostancı et al , MASS TOURISM AND WATER CONSUMPTION : CASE OF TURKEY, ISEE 2012 Conference Challenges and Contributions for a Green Economy Rio de Janeiro, 2012.
- 8-MINISTRY of Investment Support and Promotion Agency of Turkey , TURKISH TOURISM INDUSTRY REPORT ,2010.
- 9-OECD, Economic Surveys TURKEY , OVERVIEW , July 2012 .
- 10- OECD - The Social Expenditure database: An Interpretive Guide SOCX 1980-2003 , work paper , 2007.
- 11- Stephane de la Rue du Can et al , Country Review of Energy-Efficiency,2009.

ثالثا / المواقع الالكترونية :

- ١- البنك الدولي، بيانات دول ، بيانات منشوة على الموقع التالي . www.albankaldawli.org
- ٢- جمام محمود -النظام الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، ٢٠١٠ ، على الموقع التالي:-
bu.umc.edu.dz/opacar/theses/economie/ADJA3059.pd
- ٣- رنا أديب منذر- مفهوم الضريبة تعريفها - أشكالها ، ٢٠٠٦ . بحث منشور على شبكة الانترنت على الموقع التالي :
www.drzidan.com
- ٤- عبد الحسين العنبيكي ، تقييم استراتيجية الموازنة ٢٠١٠-٢٠١٢، تقرير منشور على الموقع التالي:-
www.iier.org/.../080809StrategyAssessmentAbdulHusseinAlanbaki
- ٥- مظهرمحمد صالح ، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١. بحث منشور على الموقع التالي:-
www.cbi.iq/documents/mudh_pub4_f.pdf
- ٦- Central Bank of the Republic of Turkey , Data , Statistical Data , PRODUCTION, EMPLOYMENT and WAGES STATISTICS. www.tcmb.gov.tr/yeni/eng
- ٧- OECD , Organisation for Economic Co-operation and Development ,Tax Database. :
www.oecd.org
- ٨- OECD ، آفاق الطاقة في العراق ، تقرير خاص ضمن كتاب توقعات الطاقة في العالم ، تقرير منشور على الموقع التالي :-
www.iea.org/publications/freepublications/publication/IEO_arabic_web.pdf

